العرب
الثلاثاء 2021/09/07
السنة 44 العدد 12172

مصر تكسر الجمود مع تركيا باستئناف المفاوضات

سعي مزدوج للمزيد من التقارب يعكس توافقا نسبيا حول القضايا الخلافية

تعكس المحادثات الاستكشافية المتواصلة بين مصر وتركيا رغبة لدى الطرفين في تجاوز الملفات الخلافية وتطبيع العلاقات بشكل كامل في نهاية المطاف، إلا أن ذلك يستوجب خطوات عملية بعيدا عن الإجراءات الشكلية التي لا تمس جوهر الخلافات.

القاهرة - تخطو مصر خطوة سياسية جديدة لكسر الجمود الذي خيم على علاقتها بتركيا، حيث يعقد السفير حمدي لوزا نائب وزير الخارجية محادثات يومي الثلاثاء والأربعاء في أنقرة استجابة لدعوة قدمت من وزارة الخارجية التركية بعد أربعة أشهر من انقطاع الاتصالات السياسية المعلنة بين الجانبين.

وترى وزارة الخارجية المصرية أهمية في إجراء حوارات استكشافية لتجاوز العقبات المتراكمة وتحديد الخطوات المطلوبة من الجانبين لتطبيع العلاقات بصورة كاملة.

نصر سالم

الطرفان لا يريدان خسارة نقاط التلاقي التي تحققت

وكشفت مصادر سياسية أن إعلان الخارجية المصرية قبل أيام عن عودة المحادثات يؤكد أن هناك اتصالات غير معلنة تمت مع تركيا الفترة الماضية بفضلها توصل الطرفان إلى قواسم مشتركة أولية بشأن بعض الملفات الخلافية حصلت بموجبها القاهرة على تنازلات شجعتها على الجلوس مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات.

وأضافت المصادر ذاتها لـ"العرب" أن "القاهرة ارتاحت للتطورات الإيجابية التي شهدتها علاقات تركيا مع كل من السعودية والإمارات أخيرا، ما يشي بأن أنقرة راغبة في إدخال تعديلات على توجهاتها العربية، وتبدو على استعداد للتخلي عن رهاناتها السابقة للتوغل في المنطقة العربية، ما يدعو القاهرة إلى التقدم خطوة أو أكثر نحو أنقرة".

وأكد اللواء نصر سالم، المستشار في أكاديمية ناصر للعلوم العسكرية بالقاهرة، أن افتتاح الجولة الثانية اليوم (الثلاثاء) في أنقرة يشير إلى أن نظيرتها الأولى في مايو الماضي بالقاهرة كانت لها كرامات سياسية، ولا يريد البلدان خسارة نقاط التلاقي التي تحققت. وتوحي زيارة الوفد الدبلوماسي المصري في حد ذاتها بتلبية تركيا جانبا مهما من مطالب مصر أو تفهمها على الأقل، وأن البلدين بصدد تمهيد الطريق لتطبيع العلاقات.

وقال لـ"العرب" إن "السعي المزدوج للمزيد من التقارب يعكس وجود توافق نسبي على عدد من الخطوط السياسية العريضة، أهمها أن الأوضاع في ليبيا سوف تسير وفق الرؤية الدولية التي تدعمها مصر لأن عناد تركيا في هذا الملف قد ينسف كل ما يمكن إحرازه من تقدم.

وتميل تركيا إلى منح جزء كبير من اهتمامها لأفغانستان ما يفرض عليها تخفيض مستوى خلافاتها في منطقة الشرق الأوسط، والتخلي عن بعض الأدوار والمناوشات التي تقوم بها في ليبيا وشرق البحر المتوسط خوفا من استنزافها سياسيا وأمنيا".

وتيقن النظام التركي من عدم وجود فرصة للمزيد من التمدد والتغلغل في المنطقة العربية وأن استمرار صداماته سوف يكلفه خسائر في وقت يسعى فيه لإعادة ترتيب أوراقه داخليا وخارجيا.

ويقول مراقبون إن عودة العلاقات الدبلوماسية كاملة بين مصر وقطر مؤخرا منحت تركيا رسالة تطمين يفيد مضمونها بأن القاهرة مستعدة لإظهار درجة عالية من المرونة تجاهها وأن علاقة أنقرة بالدوحة ربما تفقد قدرا من حرارتها في هذه المعادلة.

ولم تجد أنقرة ممانعة كبيرة في تصحيح مسار العلاقات مع القاهرة، ولمست استجابة واضحة من خلال بعض الرسائل الرمزية، ومن بينها تعزية الخارجية المصرية تركيا الاثنين في ضحايا قطار، وأظهرت بعض الاستنتاجات أن التباين ينحصر حاليا في بعض التفاصيل التي من غير المستبعد التوصل إلى تفاهمات حولها باستئناف الحوارات وأن ذهاب وفد مصري إلى تركيا خطوة يمكن تثمينها سياسيا كدليل على حرص القاهرة على تصحيح مسار العلاقات.

بانتظار خطوات عملية

وقام وفد تركي برئاسة نائب وزير الخارجية سادات أونال بزيارة إلى القاهرة يومي الخامس والسادس من مايو الماضي بناء على دعوة مصرية، وصدر بيان مشترك في ختام الزيارة وصف الجولة الاستكشافية الأولى للمشاورات بـ"الصريحة والمعمقة"، دون المزيد من التفاصيل.

وكان من المفترض أن تعقد جولة مباحثات معمقة على مستوى وزيري الخارجية بعد ذلك، غير أن اللقاءات توقفت عندما وجدت القاهرة أن أنقرة لم تغير موقفها من الأزمة الليبية حسب التفاهمات المشتركة، خاصة ما تعلق بخروج قواتها والمرتزقة من الأراضي الليبية، ثم بعثت بإشارات غير إيجابية إطلاقا في هذا الاتجاه.

وأوقفت تركيا بث بعض البرامج من أراضيها عبر قنوات فضائية تتبنى وجهة نظر جماعة الإخوان وتحظى بمباركة رسمية وتشن هجوما ضد النظام المصري وتحرض المواطنين ضده، كما اتخذت خطوات حدّت من التحركات السياسية التي تقوم بها قيادات إخوانية دون أن تذعن لطلب تسليم من صدرت بحقهم بعض الأحكام القضائية في مصر.

ورغم أن القاهرة ثمنت خطوة تقليص حركة الإخوان، إلا أنها لم ترها كافية للشروع في تطبيع العلاقات وأرادت الحصول على المزيد من الضمانات التي تعزز الثقة في أنقرة وتدعم ما تبحث عنه مصر من خطوات عملية لتأكيد حسن النوايا.

وتجمد الموقف السياسي بين البلدين عند هذه النقطة، مبتعدا عن التصعيد المعتاد، وأبدى كل جانب حرصا على الهدوء الذي جرى التوصل إليه وتصميما ضمنيا على رفض العودة إلى الوراء، على الرغم من عدم تغيير تركيا موقفها المركزي في ليبيا وشرق المتوسط.

وامتصت القاهرة غضبها من عدم وجود تغير في هذين الملفين، وابتعدت عن التصريحات التي تظهر انزعاجها ولجأت إلى أدوات دبلوماسية لحث المجتمع الدولي على التعامل مع تجاوزات أنقرة باعتبار أن الملفين يهمان الكثير من القوى الكبرى.

وحافظت أنقرة على توصيل رسائلها السياسية الوردية بشأن العلاقات مع القاهرة دون القيام بخطوات ملموسة في بعض الملفات الإقليمية المتفق عليها، ولم تبد مصر قلقا من عدم الوفاء بذلك كأنها ارتضت ما وصلت إليه العلاقة من هدوء في هذه المرحلة.

وسعت مصر للحصول على ضمانات بوقف تركيا كل عمليات استهدافها سياسيا وإعلاميا وأمنيا والتأكد من احترام أنقرة لقواعد القانون الدولي في مسائل حسن الجوار، وعدم تهديد أمنها القومي بأي شكل، ووقف التدخلات في الدول العربية.

وأعرب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن أمله في زيادة التعاون مع مصر ودول الخليج إلى أقصى مدى، لافتا إلى أن لدى بلاده فرص تعاون جاد مع القاهرة في منطقة واسعة من شرق البحر المتوسط إلى ليبيا.

وأفضت تصريحات تركية مختلفة تعبر عن رغبة في تخطي العقبات الراهنة مع مصر إلى عدم حدوث انتكاسة في عملية التواصل السياسي بين البلدين أملا في تذويب الخلافات على قاعدة تحافظ على مصالحهما مستقبلا، وهو ما يمكن أن تشرع نتائج محادثات أنقرة في تدشينه حاليا.

صدمة في إسرائيل بعد فرار فلسطينيين من سجن جلبوع

القدس - صدم فرار ستة أسرى فلسطينيين من سجن جلبوع، الأوساط السياسية والأمنية الإسرائيلية باعتباره السجن الأكثر تحصينا.

ووصف معلقون فرار المعتقلين من خلال نفق نجحوا في حفره على مدى عدة أشهر من داخل زنزانة إلى خارجه، بأنه مشابه تماما لما يجري في الأفلام.

ويُوصف السجن في إسرائيل بأنه "سجن الخزنة" بسبب إحكام الإجراءات فيه لمنع أي محاولة فرار منه.

وكتب المعلق الأمني الإسرائيلي يوسي ميلمان في تغريدة على تويتر "كما هو الحال في الأفلام، هذه ليست المرة الأولى، ففي يوليو 1958 اندلعت ثورة عنيفة من قبل السجناء، هرب 66 سجيناً، قتل 11 وحارسان آخران، وتم القبض على الجميع. عام 2014 حفر سجناء أمنيون نفقا لكن تم كشفه وإحباط محاولة الهروب".

وقالت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية "دراما في أحد أكثر السجون تحصينا في إسرائيل: في الصباح الباكر اكتشفت مصلحة السجون اختفاء الأسرى بعد ساعات قليلة من تمكنهم من الفرار عبر نفق حفر في السجن".

ووصف مسؤول في مصلحة السجون الإسرائيلية عملية الهروب بأنها "فشل أمني واستخباري كبير".

ونقلت صحيفة هآرتس الإسرائيلية عن جهاز الأمن العام (الشاباك) أن الهاربين نسقوا مع متعاونين خارج السجن باستخدام هاتف محمول مهرب، وكانت لديهم سيارة هروب في انتظارهم.

وجاءت عملية الفرار قبل ساعات من بدء احتفالات رأس السنة العبرية عند غروب شمس الإثنين.

وأكد رئيس الوزراء الاسرائيلي نفتالي بينيت أنه يتابع الحادثة ويتلقى بانتظام المعلومات حول عمليات البحث، بينما قال الجيش الإسرائيلي في بيان إن قواته "تساعد في ملاحقة السجناء الأمنيين الذين فروا من سجن جلبوع"، وأنه خصص طائرات للقيام بمهام المراقبة.

وأوضح الجيش أنه أعد قواته للتدخل إذا لزم الأمر في الضفة الغربية المحتلة منذ 1967.

وأكدت مصلحة السجون أنها تعمل على نقل نحو 400 معتقل من السجن تحسبا لوجود أنفاق أخرى أسفله.

التبشير بهبّات اجتماعية ورقة إخوان الأردن لإعادة التموقع

عمان - يعكس تشكيك حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني (الذراع السياسية للإخوان المسلمين) في نجاعة برنامج التعافي الاقتصادي الذي تعتمده الحكومة وتحذيره من هبّات اجتماعية مرتقبة، مساعي الجماعة لاستثمار حالة السخط العام للمساومة على استعادة مكاسب سحبت منها بعد قرار تحجيمها وتفكيكها وحظرها عبر قرار قضائي في 2019.

وحذر الحزب في بيان له الأحد من خطورة الأرقام التي وصفها بـ"الصادمة" حول ارتفاع نسبة الفقر إلى 24 في المئة، مع ارتفاع نسبة البطالة إلى 25 في المئة.

وقال الحزب في ذات البيان إن ذلك ينذر بالمزيد من الاحتقان المجتمعي وما ينتج عن ذلك من آفات اجتماعية وارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع، وهو الأمر الذي بات الشعب الأردني يلمسه خلال السنوات الأخيرة في ظل ارتفاع حوادث العنف المجتمعي والجريمة بكافة أشكالها.

وأشار إلى أن "ما تضمنه برنامج التعافي الاقتصادي الذي أعلنته الحكومة للأعوام 2021 – 2023 حول سبل النهوض بالواقع الاقتصادي الأردني من بنود ومحاور لن يكون فاعلاً في معالجة مؤشرات الفقر والبطالة، ولم يرتق إلى المطلوب في مواجهة ما يمر به الأردن من أزمة اقتصادية متفاقمة نتيجة السياسات الحكومية الاقتصادية الخاطئة وتكريسها لنهج الجباية من جيوب المواطنين عبر الارتفاع الكبير في الرسوم والضرائب والتي دفع كلفتها الوطن والمواطن".

وقررت السلطات القضائية الأردنية حلّ جماعة الإخوان المسلمين التي تشكل مع ذراعها السياسية حزب جبهة العمل الإسلامي المعارضة الرئيسية في البلاد.

وأصدرت محكمة التمييز -أعلى هيئة قضائية في الأردن- حكما يقضي باعتبار جماعة الإخوان المسلمين منحلة حكما وفاقدة لشخصيتها القانونية والاعتبارية وذلك لعدم قيامها بتصويب أوضاعها القانونية وفقا للقوانين الأردنية.

ومنيت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بانتكاسة جديدة حيث فشلت في تسجيل حضورها ضمن أي من اللجان النيابية الخمس عشرة، وبالتالي باتت عمليا خارج المعادلة البرلمانية.

وكانت الجماعة، ممثلة في التحالف الوطني للإصلاح، قد نجحت في حصد ستة مقاعد فقط في الانتخابات النيابية الأخيرة التي أجريت في العاشر من نوفمبر الماضي بخسارة نحو ثلثي مقاعدها التي حصلت عليها في الانتخابات التشريعية السابقة (16 مقعدا).

ولم تستطع الجماعة تشكيل تحالفات وهو ما يفرضه النظام الداخلي للمجلس النيابي الذي يشترط تمثيل 10 في المئة من إجمالي أعضاء المجلس، وآلت معظم اللجان إلى النواب الجدد الذين بلغ عددهم 98 من أصل 130 نائبا.

ويرى مراقبون أن عدم نجاح جماعة الإخوان في الانضمام إلى اللجان سيجعلها على الهامش في المجلس، ولن تكون لها القدرة على التأثير خاصة من الناحية التشريعية.

ويعد البرلمان المنفذ الوحيد لجماعة الإخوان من خلال وجود نواب لذراعها السياسية حزب جبهة العمل الإسلامي، لكن الوضع تغير ولم يعد لهذا الحزب اليوم أي تأثير نيابي.

ويقول مراقبون إن جماعة الإخوان في الأردن استطاعات خلال فترة عملها القانوني في المملكة تكوين حاضنة شعبية داخل المجتمعات المهمشة والفقيرة وهي قادرة على تحريكها ودفعها للاحتجاج والتظاهر ما ينغص على الحكومة والقيادة في المملكة التي تعاني أصلا من أزمة اقتصادية عمقتها تداعيات جائحة كورونا.

ولا يستبعد هؤلاء أن يكون بيان حزب جبهة العمل الإسلامي يصب في خانة المساومة بين تحريك الشارع أو تخفيف القيود عن الجماعة تمهيدا لعودتها إلى الواجهة ولو عبر مراحل.

> **حزب جبهة العمل الإسلامي يعتبر أن ما تضمنه برنامج التعافي الاقتصادي للأعوام 2021 – 2023 لن يكون فاعلا**

وإلى جانب التبشير بعودة الاحتجاجات الشعبية التي تخشاها القيادة الأردنية، تراهن الجماعة أيضا على استثمار مشاركة ذراعها السياسية في اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية من أجل العودة إلى الواجهة.

وتنشد جماعة الإخوان أن تأتي الإصلاحات التي يجري بحثها بما يتماشى مع مساعيها لتهيئة المناخ لحكومات برلمانية، وهو طلب لطالما تمسكت به الجماعة باعتباره السبيل الوحيد بالنسبة إليها للمشاركة في سلطة القرار.

استثمار في الأزمات

لبنان أمام فرصة أخيرة لتشكيل الحكومة العتيدة

بيروت - قدم رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي تشكيلة حكومية كاملة إلى رئيس الجمهورية ميشال عون، في تطور أكد مراقبون أنه يمثل الفرصة الأخيرة لتشكيل الحكومة العتيدة في لبنان.

وقال النائب علي درويش إن "هناك تفاصيل وصلت إلى نهايتها، ولكن لا يمكن القول إنها انتهت إلا لدى صدور مراسيم التأليف"، فيما توقع النائب سليم عون أن يتم الإعلان عن تأليف الحكومة خلال 24 ساعة القادمة.

وأفادت مصادر لبنانية بأن الحكومة التي اقترحها ميقاتي على عون مؤلفة من أربعة وعشرين وزيرا، وفي حال -ولسبب ما- لم تشكل بهذه الصيغة، فهناك خيارات أخرى للرئيس المكلف من ضمنها طرح موضوع أربعة عشر وزيرا تضم مجموعة مدمجة من قيادات الصف الأول والصف الثاني للأحزاب والتيارات السياسية.

ويرى متابعون أنه في حال تمكّن ميقاتي من تشكيل حكومة جديدة، فإنّ أفضل ما سيحصل، يختصر في إبطاء سرعة الانهيار الاقتصادي، والعمل على تحضير الأجواء لتنظيم الانتخابات النيابيّة في الربيع المقبل، وبدء التفاوض مع صُندوق النقد الدَولي على أمل الحصول على قروض وعلى مساعدات مالية دَولية في أقرب فرصة.

ويشير هؤلاء إلى أنه بالرغم من تواضع النتائج المنتظرة من أي حكومة جديدة، فإنّ تشكيلها يبقى أقل كلفة بكثير على لبنان من عدم تأليف حكومة.

وتم تكليف ميقاتي في السادس والعشرين من يوليو الماضي بتشكيل الحكومة الجديدة بعد استشارات نيابية أجراها رئيس الجمهورية ونال خلالها ميقاتي 72 صوتا من أصوات النواب.

ولم تسفر لقاءات عون وميقاتي عن إعلان تشكيل الحكومة بالرغم من إشاعة أجواء إيجابية في كل مرة التقيا فيها حول إمكانية إصدار التشكيلة قريبا.

وتتهم أوساط رئيس الجمهورية ميقاتي بأنه محاط بتأثيرات في عملية التأليف خاصة الرؤساء السابقين، على رأسهم سعد الحريري الذي اعتذر عن تشكيل الحكومة قبل تكليف ميقاتي.

سليم عون

أتوقع الإعلان عن تأليف الحكومة خلال الساعات القليلة القادمة

وفي الآن نفسه تتهم أوساط ميقاتي، ومن خلفه معارضو الرئيس اللبناني وفريقه الذين يتقدمهم صهره رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل، بتعطيل البلاد للحصول على الثلث المعطل وبالتالي السيطرة على الحكومة ومصيرها، ورفع سقف المطالب على صعيد الحقائب الوزارية السيادية.

ويتركز الخلاف بالأساس حول تسمية وزيري الداخلية والعدل، حيث يصر ميقاتي على أن يكونا غير تابعين لأي حزب سياسي، فيما يتحفظ عون على بعض الأسماء المقترحة من قبل ميقاتي.

وأفادت مصادر مطلعة بأن "عون يتحفظ على بعض الأسماء المقترحة من قبل ميقاتي، وكذلك الرئيس ميقاتي لديه تحفظ على بعض الأسماء المقترحة من عون"، موضحة أن الخلاف برز عندما اقترح ميقاتي أسماء وزراء مسيحيين غير الأسماء التي اقترحها عون، وهذا ما رفضه الأخير.